J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 30(11): 6779 - 6792, 2005

THE ROLE OF AGRICULTURAL COOPERATIVE AS A NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATION IN THE INTEGRATED RURAL SUSTAMBLE DEVELOPMENT WITH THE ECONOMICAL LIBERALIZATION POLICY .

Molokhia, A.F.
Dept. of Rnral Sociology, College of Agric., Alexandria University

دور التعاونيات الزراعية كمنظمات أهلية في تحقيق التنمية الريفية المتواصلة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي

أحمد فوزي ملوخية
قسم المجتمع الريفي – كلية الزراعة (الشاطبي) – جامعة الإسكندرية

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور التعاونيات الزراعية في ضوء السمات المشتركة بينها وبين الجمعيات الأهلية ، وكذلك التعرف على أهم العوامل المرتبطة والمؤثرة على النشاط التعاوني الأهلي وتحديد أهميتها النسبية ، بغية الوصول إلي إتباع خطة متكاملة لبرنامج يقترحه الباحث يجمع بين دور المنظمات الأهلية من ناحية والجمعيات الزراعية من ناحية أخري لتعزيز دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية المستدامة . وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك بعض الأنشطة التعاونية الأهلية التي تساهم أو تشارك التعاونية الزراعية في إقامتها مثل مشروعات بنية أساسية ومشروعات إجتماعية وثقافية ومشروعات إقتصادية . كما أوضحت النتائج أن من أهم العوامل التي ترتبط وتؤثر في النشاط التعاوني الأهلي في الجمعيات الزراعية هي متغير درجة المركزية ، متغير درجة التنسيق المنظمي ، ومتغير القدرة على التكيف ، ومتغير توافر الخدمات الأساسية للقرية . وقد خلصت نتائج الدراسة إلي أن سياسة التحرر الاقتصادي وإن كانت تعني إعطاء مزيد من الحرية للمنظمات والمؤسسات المختلفة في اتخاذ قرارات تحقق الأهداف التي قامت من أجلها إلا أن طبيعة النشاط التعاوني الأهلي كتنظيم اجتماعي يحشد الطاقات ويسخر الإمكانيات المادية والبشرية بشكل وسيلة رئيسية من وسائل التنمية ، حيث تتفق فلسفة التنمية تماما مع فلسفة التعاون التي تعتمد في جوهرها على المجتمع الاختياري للقوي الفردية الصغيرة لخلق قوة أكبر تستطيع تحقيق ما عجزت القوي الصغيرة المبعثرة عن تحقيقه الأمر الذي يجعل من التعاونيات أداة فعالة لتجميع صهر الطاقات الفردية بشرية كانت أو اقتصادية وتعبئتها نحو الأهداف التنموية المنشودة .

المقدمة

أصبح واضحا أن الوضع الزراعي القائم في وقتنا الحاضر ليس ظاهرة مفاجئة ،وإنما هو نتيجة طبيعية لتطور عدد من المتغيرات خلال السنوات السالفة والتي رسمت صورة الحاضر ، وأملت عليه أن يكون حيثما أصبح عليه اليوم ، بكل احتياجاته وبعض منعطفاته ، ليس هذا فحسب بل سيستمر هذا الوضع بآثاره وتأثيراته إلي المستقبل القريب والبعيد . و إذا ما اتفقنا على أن الزراعة مازالت تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل السياسات الإصلاحية والمستجدات الإقليمية والدولية ، فإنها يجب أن تمثل أهم أهداف المخططات التنموية الشاملة للحكومات والتنظيمات الأهلية على حد سواء ، نظرا لتميز قضايا التنمية الزراعية والريفية بالشمولية والتكامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر عليها وتتأثر بها . ومن ثم فان مثل هذه التنمية تتطلب ضرورة التنسيق الفعال بين كافة الأجهزة الحكومية والتنظيمات الأهلية العاملة في التنمية لما فيه توفير في الوقت والجهد والمال والوصول إلي تنمية شاملة وبشكل عقلاني (إسماعيل ، ١٩٨٨). ولما كانت الجمعيات التعاونية والتنظيمات الأهلية خاصة ذات السمات الزراعية تعتبر شخصيات اعتبارية ذات هدف تطوعي تسعى إلي تقديم العون سواء المادي أو الفني إلي أعضائها من الزراع للإرتفاع بمستوى النشاط الذي يعلمون به وحمايتهم من أي استغلال والرقي بمستوى إنتاجهم وتحقيق أعلي ربح باستخدام أقل تكلفة (خليفة ، ١٩٩٨)، فإنه مما لاشك فيه أن التعاونيات الزراعية أخذت دورها في التناقص إلي حد أنه لم يعد لها تأثير يذكر في زيادة الإنتاج وتوفير إحتياجات الزراع. ومن ثم فقد اتجهت الدولة إلي تغيير القوانين التعاونية علي فترات متفاوتة بقصد رفع البنيان

التعاوني وتقدمه. ولقد ظل راسخا في أذهان الكثير ذلك الأرتباط بين القرية وبين التعاونيات الزراعية، وقد يرجع ذلك إلي تدخل وسيطرة الإدارة الحكومية علي التعاونيات الزراعية لفترة طويلة من الزمن. ولكن إقتضت الظروف الحالية في ظل سياسة التحرر الإقتصادي مراجعة نظم التسويق التعاوني أو الحكومي من أجل إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ولتنظيم التجارة الحرة، ولكي تأخذ التعاونيات دورها ويتسع نطاقها بما يطابق السياسة العامة للدولة ومصلحة الزراع.

المشكلة البحثية

تميل إستراتيجية التنمية عادة إلي إعتبار التنمية الريفية سلسلة من التحولات الفنية التي تهدف إلي تعزيز الإنتاج وتوليد الثروة وتحسين الظروف الإجتماعية، إلا أن التنمية الريفية المستدامة هي عملية تغيير إرتقائي موجه للنهوض الشامل بجميع مناحي الحياة في المجتمعات الريفية تتم بنهج ديمقراطي ومشاركة فعلية لأبناء الريف وبشكل يحفظ معه للأجيال القادمة حقها في موارد الوطن (إسماعيل، ١٩٩٨)، وعليه فإن هذا الفهم لعملية التنمية، أي التغيير الإجتماعي الموجه والمخطط بشكل عقلاني ومرن يتطلب توافر أداة تقود هذا التغيير الإجتماعي ومؤسسات إجتماعية وسياسية تكون أداة لتحقيق هذا التغيير، وكذلك وعي ثقافي وإستجابة جماهيرية له. مع وجود تفاعل خلاق بين الجماهير الواعية والمؤسسات السياسة و الإجتماعية من جهة والظروف المتجددة من جهة أخرى. وهذا يتفق مع مضمون (إعلان الحق في التنمية) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية ١٩٩٦ (إسماعيل، ١٩٩٧). وإذا كانت الإستراتيجية العامة للتنمية الريفية المتكاملة في قطاع الزراعة تحددت من خلال عدة إعتبارات هي: (١) الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية . (٢) التنمية الريفية هي الإطار الذي تنشط فيه التنمية الزراعية وتحتل الأهمية الأولي في جهود التنمية. (٣) التنسيق بين مساهمات كل من القطاع العام والتعاوني والخاص والمشترك لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية علي أساس تكاملي لا تنافسي، فإنه يجب أن نشير إلي أهمية العنصر البشري لإحداث تلك التنمية، ومن ثم تصبح الحاجة ملحة لإحداث وعي شعبي بأهمية تلك التنمية، وفي هذه الحالة لا يمكن الاستغناء عن المشاركة الشعبية خاصة في مجالات التخطيط ووضع القرار (المشهداني، ١٩٩٨).

إلا أن المشاركة الشعبية تبقى عفوية وتتصف بالتقطع وعدم الإستمرار وأحيانا تتصف بأنها قاصرة إذا لم تكن هناك أطر تنظم هذه المشاركة وفق أسس طوعية وقواعد قانونية تحدد الأساليب والطرق لهذه المشاركة. وهنا يبرز دور المنظمات الأهلية في تحقيق التنمية الريفية. فالمنظمات الأهلية تلعب دورها في حشد الطاقات وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية بإتجاه التنمية في الريف من خلال التوعية بأهمية المشاركة الشعبية والعمل الجماعي لجمع أفراد المجتمع الريفي، لأن هذه المشاركة توفير البيئة والضمان لنجاح التنمية و إستمراريتها وتسهم في نفس الوقت في الحفاظ علي الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور. ومما تجدد الإشارة إليه ما ناقشه زاكي وآخرون (Saki & Others) في إجتماع الجمعية الزراعية الاقتصادية العالمية ١٩٩٢ عن مرحلة التغييرات التي طرأت علي الجمعيات التعاونية الزراعية وتم دراسة تنظيم وإعادة توظيف هذه الجمعيات في تلك المرحلة، ووجد أن فلسفة الجمعيات التعاونية الزراعية و تطبيقاتها العملية قد تعرضت لمشاكل متعددة متباينة ، إلا أنه يوجد تساؤل واضح وصريح أطلقه دارسو الجمعيات التعاونية فحواه هل الجمعيات التعاونية في الأساس عمل جمعي تطوعي و إختياري أم هي مجرد منظمات حكومية. ففي الفترة الأخيرة كان العجز والضعف صفتين للجمعيات التعاونية الزراعية وكان أداء تلك الجمعيات التعاونية وإنخفاض كفاءتها الإنتاجية محل تساؤل، ومن هنا بدأ التفكير في بعض الدول هل تتدخل الحكومة في نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية في الفترة المقبلة أم لا ؟ القرارات من أعلى لأسفل أم من أسفل لأعلى؟ الإختيارية التطوعية أم الإجبارية ؟.

هذا وقد خلص القول إلي أن الجمعيات التعاونية الزراعية في تلك المرحلة السابقة لا يمكن إعتبارها جمعيات تعاونية حقيقية منذ أن عوملت كأدوات للإدارة الحكومية علي كل المستويات، وتوقع أنه سوف تنشأ جمعيات تعاونية زراعية حقيقية قادرة علي إشباع إحتياجات أعضائها، وسوف تكون الجمعيات التعاونية الزراعية منظمات تطوعية تماما تقوم عن طريق أعضاء منتجين وفقا لحاجاتهم ومتطلباتهم وترتكز علي الملكية الخاصة والتنافس في القطاع الخاص.

ونظرا لما يحتله القطاع التعاوني الزراعي من أهمية كبيرة في حياة المجتمع ودوره الهام في مسيرة التنمية و إنطلاقا من التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي أعقبت سياسة التحرر الاقتصادي وإعادة التكيف الهيكلي لبعض مؤسسات المجتمع ومنظماته، نجد من الضرورة إلقاء المزيد من الضوء علي القطاع

التعاوني الزراعي بإعتباره من أكثر المنظمات في المجتمع الريفي فعالية في تحقيق التنمية المتواصلة المعتمدة علي الموارد والإمكانيات الرسمية الشعبية من وحي ما أفرزته تجربة العمل التعاوني بإعتباره أقرب ما يكون تشابها للمنظمات الأهلية التي تساهم في تحقيق التنمية. هذا وإذا كانت مصر قد إتجهت في السنوات الأخيرة وفق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نحو تعزيز دور التعاونيات في إطار التصحيح المطلوب وبخاصة ما يتعلق بالإعتماد علي الذات وتطوير دورها في النشاط الاقتصادي و الإجتماعي بإعتبارها من البدائل الهامة والمناسبة لملئ بعض الفراغ المؤسسي بدلا من الدور الحكومي، ولتحقيق قدر من التوازن مع القطاع الخاص حتى لا ينفرد وحده بالدور الأساسي في تلك الأنشطة. فإن التنظيمات التعاونية الزراعية لكي تؤدي أغراضها في الريف كتنظيمات أهلية – غير حكومية – فإن الأمر يتطلب دراسة دورها في هذه المرحلة في إطار السمات المشتركة بينها وبين المنظمات الأهلية وفي إطار خطة متكاملة لبرنامج سوف يقترحه الباحث بين دور المنظمات الأهلية المحلية من ناحية والجمعيات التعاونية الزراعية من ناحية أخري ومن ثم توصيف الأطر المؤسسية وأساليب العمل التعاوني التي تؤدي إلي تعزيز دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية المستدامة.

أهداف الدراسة

بناء علي العرض المشكلي السابق تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف علي دور التعاونيات الزراعية في ضوء السمات المشتركة بينها وبين الجمعيات الأهلية.
٢. التعرف علي أهم العوامل المرتبطة والمؤثرة علي دور التعاونيات الزراعية كمنظمات أهلية ومن ثم تحديد أهميتها النسبية.
٣. الخروج بمجموعات من المقترحات التي من شأنها تفعيل دور التعاونيات الزراعية كمنظمات أهلية لتحقيق التنمية المتواصلة.

الأستعراض المرجعي والتوجهات النظرية

ينص دستور جمهورية مصر العربية علي وجود ثلاث أنواع من الملكية هي العامة والخاصة والتعاونية كما ينص علي التزام الدولة برعاية ودعم وتشجيع الحركة التعاونية، ومن ثم فإن الإهتمام الموارد عن دور التعاونيات في خطط الدولة تأتي إقتناعا بقيمة دورها في تحقيق أهداف العمل الوطني في التنمية والاستقرار والديمقراطية. ولما كانت التنمية المتواصلة تعني عملية تغيير مستمر، تنموى ومخطط يهدف إلي رفع مستوى كافة نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا عن طريق تكاتف جهود أفراد المجتمع الريفي بأسلوب ديمقراطي من خلال استثمار القدرات الذاتية بالدرجة الأولى بالإضافة إلي المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة (ملوخية، ١٩٩٩) فإن التنمية الريفية المتواصلة تتطلب بالضرورة العمل من خلال إطار مؤسسي ملائم لمفهومها وأسلوبها وأهدافها. وهنا تظهر التعاونيات كمنظمات أهلية – غير حكومية – ديمقراطية الأسلوب وإنسانية الهدف تسعى من خلال واقعية النشاط و الإرتباط المباشر بالمجتمع – حيث أنها تنبثق من خلال أفراد المجتمع ذاته – إلي تحقيق أهداف التنمية. وتجدر الإشارة إلي أن المنظمات غير الحكومية خاصة العاملة في مجال التنمية الريفية والزراعية تلعب دورا ملحوظا في عمليات التنمية الشاملة في كثير من الدول النامية ومن بينها مصر بعد ما واجهته من تعثر خلال فترة الاقتصاد الموجه (خليفة، ١٩٩٨). فهي تبحث عن منهج يكون أكثر التزاما ومرونة وكفاءة في العمل التنموي لا تحركه بواعث الربح الخاص، وقد تمثل هذا في جهود وأنشطة المنظمات التطوعية أو الأهلية التي بدت للبعض قادرة علي أن تلعب دورا إيجابيا وأن تحقق مشاركة أكبر من جانب الأفراد في تحقيق أهداف التنمية. وتتسم المنظمات غير الحكومية بأنها حركة – أو حركات – شعبية نتيجة لتجمع عدد من أفراد المجتمع علي هدف أو عدة أهداف يراد تحقيقها سواء لإشباع حاجات أو أهداف هؤلاء الأفراد أو لتأدية خدمة أو خدمات إلي المجتمع المحيط بصورة خاصة أو إلي كل المجتمع بصورة عامة، كما أن معظم هذه المنظمات تأتي كنتيجة أو رد فعل لممارسات أو ظواهر معينة في المجتمع حيث تجتمع أهداف المنظمة أو الأعضاء علي مقاومة هذه الممارسات أو الظواهر، وعلي سبيل المثال فإن تلوث المجتمع المحيط أدي إلي تكوين جمعيات حماية البيئة والتي تتحول في مجتمعات معينة إلي حركات سياسية كأحزاب الخضر، و إنتشار ظاهرة الغش التجارى أدى إلي ظهور وتكوين جمعيات حماية المستهلك (يونس، ١٩٩٨). هذا ويمكن تقسيم أسباب ظهور وتكوين هذه المنظمات في الإطار العام إلي الأسباب. والدوافع التالية:

١. وجود قهر اجتماعي أو سلطوي في نواحي أو جوانب معينة.
٢. بروز ظواهر ظلم اجتماعي أو اقتصادي في المجتمع وفي مجالات معينة.
٣. وجود قصور في آداء العديد من الخدمات أو عدم إنتشارها في المجتمع.

٤. حب الظهور والبحث عن الوجاهة الإجتماعية أو البحث عن كيانات ومراكز ووظائف لأفراد يمثلون قيمة معينة أو كانوا يمثلونها في المجتمع.

ولما كانت السمة البارزة في تطور التعاونيات أنها كانت دائما مرتبطة بتحقيق مصالح الطبقة الفقيرة أو المتوسطة في المجتمع فإنه يمكن القول بأن الحركة التعاونية في مصر بدأت كنتيجة أورد فعل للظلم أو القهر الإجتماعي الذي مارسته طبقة الإقطاعيين ضد طبقة الفلاحين الفقراء (يونس، ١٩٩٨). وإذا كان البعض يرى أنه من السهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن القضاء علي الفقر ومكافحة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل للموارد المختلفة (العلفي، ١٩٩٨)، إلا أنه من الصعب تحويل الأهداف والبرامج إلي واقع علمي في ظل المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الاقتصادي الدولي ، وهي مرحلة العودة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وعلي ذلك فإن المتغيرات الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم قد ساعدت من الناحية الإجتماعية والاقتصادية في بروز قطاع ثالث في الاقتصاد إلي جانب قطاع الدولة والقطاع الخاص ذلك هو قطاع المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. هذا القطاع يعد شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المتواصلة وفي صياغة الحلول البديلة لمشاكل التخلف الذي تعانى منه قطاعات إجتماعية كثيرة علي مستوى الدول النامية بصفة عامة ومصر خاصة.

وللأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحتلها قطاع المنظمات الأهلية كشريك رئيسي في تحقيق التنمية المتواصلة، ولما تلعبه منظمات هذا القطاع من دور فعال في عمليات التنمية الهادفة ولما اكتسبته المنظمات غير الحكومية من مصداقية كبيرة في مجالات أنشطتها، قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان تكثيف التعاون مع الجمعيات الأهلية وطلب الجهات المانحة في زيادة حصة الجمعيات وهيئات المجتمع المدني من مخصصات الصندوق، كما وسع الصندوق تعريف مفهوم الجمعيات ليشمل المجتمع الأكاديمي والتعاونيات التي تمارس نشاطها على مستوى المجتمع. حيث ينظر إلي المنظمات غير الحكومية علي أنها بمثابة القطاع الثالث إلى جانب قطاع الحكومة والقطاع الخاص و إعتبارها منظمات أهلية تلمس الأوضاع الإجتماعية مباشرة وتملك من المرونة ما يمكنها من الإستجابة السريعة لهذه الأوضاع.

وإذا كانت الجمعيات التعاونية الزراعية تشترك من حيث تكوينها وبنائها التنظيمي والإداري ونظامها المالي ونشاطاتها الإنتاجية والخدمية بقواسم مشتركة وفقا للمبادئ التعاونية والأسس الاقتصادية والفنية والتي من بينها: (١) يشكلها الأفراد الطبيعيون بصفتهم منتجين أو مستهلكين. (٢) تقوم علي أساس الطوعية والاختيار الحر في الإنتساب و الإنسحاب. (٣)المساهمة المحدودة في رأس المال. (٤) الإدارة الديمقراطية.

فلعله بات واضحا أن تفعيل العمل التطوعي لدى الجمعيات التعاونية الزراعية أصبح ضرورة ملحة بإعتبار أن ذلك من شأنه التأكيد إيجابيا علي قدرات هذه المنظمات في التدخل النشط والإيجابي لتعزيز قدرات الإفراد الثقافية و التعليمية والصحية، والعمل علي تعميق الرؤية المتكاملة لعمليات التنمية لدي العاملين والمتطوعين في التعاونيات الزراعية. ويؤدي إلي أن تكون أنشطتهم غير مشتقة ولا تسهم في تحسين مستوي بعض الفئات في المدي القصير فقط ، ولكنها تساهم في تغيير الوضع البنيوي لهذه الفئات وتمكينهم من تحقيق الفائدة المستمرة لها ويصبح من الضروري مواجهة ظاهرة احتكار القيادة للسلطة داخل التعاونيات كجزء من توسيع قاعدة المشاركة بإعتبارها أنسب آلية لتحقيق أهداف التعاونيات الزراعية لإعتمادها على العمل الجماعي وديمقراطية القرار والتفكير الابتكاري .

ولقد مرت التعاونيات الزراعية بعدة مراحل تميزت الأولي بأنها كانت منظمات أهلية صرفة ، أما الثانية فترتبط بدخول الحكومة وتأسيسها للبنوك الزراعية التمويلية رغبة منها في تنمية الانتاج الزراعي ، والثالثة ارتبطت بتدخل حكومي وسيطرة إدارية وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ،ومع بروز ظاهرة التحرير من الاستعمار وقعت التعاونيات الزراعية تحت قبضة الإدارة الحكومية لدرجة تسميتها بأنها منظمات شبه حكومية (يونس ١٩٩٨) ، والآن تمر التعاونيات الزراعية بمرحلة جديدة تتزامن مع سياسات الإصلاح الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي واقتصاد السوق وما يترتب على ذلك . كما تطور التشريع التعاوني في مصر منذ البدء في التفكير في وضع قانون ينظم إنشاء الجمعيات التعاونية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين ومرورا بالقوانين المعدلة – القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ثم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ثم القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ثم القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ والقرارات الجمهورية المعدلة له ثم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ثم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ثم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ثم القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ (مجلس الشورى ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٣ : ٢٩).

ومن ثم فقد أراد الباحث أن يستخلص من هذه القوانين بعض البنود أو النصوص التي تشير إلي ديمقراطية التعاونيات والتي تمثلت في الآتي :-

(١) اعتبر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ التعاون الزراعي أهم أنواع التعاون في مصر وقد عرف القانون الجمعية التعاونية الزراعية بأنها جماعة شعبية دائمة بإعتبارها منظمة ديمقراطية على مبادئ التعاون وخططه وأساليبه .

(٢) إعطاء كافة الحقوق والاختصاصات البينية لأعضاء الجمعية من الفلاحين وهم أصحابها الشرعيون الممثلون في الجمعية العمومية وهم الذين يختارون مجلس الإدارة ويعزلونه متى أرادوا .

(٣) من أهم مزايا قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ تشجيع الانضمام للجمعيات التعاونية بجواز تقسيط السهم وعدم إشتراط حد أدني لقيمته وجواز الانسحاب من العضوية في ظل شروط معينة .

مما سبق وبناء عليه يتضح أن الديمقراطية – كأحد البنود أو المبادئ الحاكمة – في المنظمات غير الحكومية وفي مقدمتها التعاونيات لم يأت من فراغ كما أن إصرار الرواد الأوائل للحركة التعاونية على تطبيق مبدأ الديمقراطية كان سببا ونتيجة لخبراتهم الطويلة ومعاناتهم من انفراد البعض بالسلطة – تحديدا بسلطة إتخاذ القرار – ومن هنا مثلت الجمعية العمومية والتي تتكون من كافة أعضاء المنظمة أعلي سلطة ، وإمعانا في الديمقراطية فهناك جمعيات عمومية عادية وغير عادية وفي بعض الأحيان استثنائية . وإذا كان من الطبيعي أن يكون لكل عضو صوت واحد في الجمعيات العمومية للمنظمات الأهلية إلا أن تطبيق هذا المبدأ في التعاونيات – بغض النظر عن حجم وكمية المساهمة المادية – يدل دلالة قاطعة على إصرار المنظمات التعاونية على التمسك بالمساواة الديمقراطية بين الأعضاء ، ومما هو جدير بالإشارة – من الناحية النظرية على الأقل – أن ديمقراطية هذه المنظمات من خلال إجتماعات جمعياتها العمومية تعتبر أقرب النظم التي تطبق الديمقراطية المباشرة في المجتمع ، ومن هنا يمكن إعتبارها أفضل المنظمات التي توسع من دائرة اتخاذ القرار والمشاركة الجماعية ، وأنه وإن كان التطبيق العملي وبصورة خاصة في المجتمعات النامية يؤدي إلي شل فعالية مبدأ الديمقراطية أو تقليصه أو الالتفاف من حوله ، أو تطويعه لرغبات وارادات الأفراد ، إلا أن النمو الطبيعي والتدريجي لوعي الأفراد وللمجتمع ككل سوف يؤدي حتما إلي التمكين من تطبيق مبدأ الديمقراطية وأساليبه المختلفة .

والذي لاشك فيه أن ديمقراطية المنظمات التعاونية تلعب دورا مؤثرا وفعالا في إحداث التنمية وبصورة متواصلة فالديمقراطية تعني مشاركة جميع الأعضاء في سلطة إتخاذ القرار ومن هنا يأتي قرار المجموع معبرا عن مصلحتهم وهدفهم وإرادتهم . ومن ثم إذا كانت التنمية هي التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرخاء والرضاء النفسي لسكان المجتمع الريفي ، فإن التعاون الزراعي بصفته أحد صيغ التغير الاجتماعي يساعد على تحقيق التنمية الريفية فالتغيرات الهيكلية والوظيفية التي يحدثها إنتشار التعاون الزراعي هي نوع من التغيرات المطلوب إحداثها لتحقيق تلك التنمية بل والتعجيل بحدوثها . وإذا كان في ظل ظروف الدول النامية يمكن للدولة كمرحلة انتقالية أن تستخدم النظام التعاوني كقنوات اتصال متعددة الاتجاهات يتم من خلالها إعداد السياسات والخطط الزراعية وتوجيه وإرشاد المزارعين نحو تنفيذها ، فإنه يمكن النظر للتعاون ليس فقط كعامل مساعد على التنمية الريفية والتعجيل بحدوثها ، بل أيضا كاسلوب فعال من أساليب تلك التنمية، وأكثر من ذلك فإنه يمكن القول أن التعاون الزراعي يكاد يكون شرطا من الشروط الضامنة لحدوث التنمية الريفية يرجع ذلك إلي أن تحقيق أهداف التنمية الريفية في الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي تتطلب بالضرورة عدالة توزيع ثمار تلك التنمية . وكما هو معروف فان مبادئ التعاون تساعد على عدالة توزيع تلك الثمار .

وقد أثبتت الدراسات (خليل وآخرون ،١٩٨١) أنه كلما ضعفت الإمكانيات والتسهيلات المرفقة للجمعيات كلما ضعف دورها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه بالنسبة للنشاط الاجتماعي التعاوني ودور الجمعيات التعاونية في مجال المعونات الاجتماعية أثبتت الدراسات أنه بالرغم من ضآلة الموارد المالية للجمعيات التعاونية بصورة يجعلها لا تستطيع الوفاء بكل الالتزامات الاجتماعية فقد قدمت معونات إجتماعية وإعانات للمحتاجين لمواجهة الظروف الطارئة ، كما ساهمت في نشر الدعوة الدينية وبناء وترميم المساجد وتأسيس الدور العامة ودعم وإنشاء الجمعيات الاستهلاكية ، كذلك أوضحت الدراسات (خليل، ١٩٨١ ؛ كريم ١٩٨٢) سوء صرف الإعانات الاجتماعية وعدم وجود وعي تعاوني حقيقي بين المنتفعين وقصور العنصر البشري الراجع لمظاهر التخلف الثقافي والمهني والتعاوني على مستوي أعضاء الجمعيات التعاونية أو على مستوي العنصر البشري الموجه لهم . كما أثبت (محرم ١٩٨٣) أن هناك ضعف في أداء الخدمات الاجتماعية التي تساهم بها الجمعيات التعاونية وخاصة في الأراضي المستصلحة وتوقفت الخدمات عند بناء المساجد ومشروعات الإنارة .

وفي دراسة أجراها (جامع وآخرون ١٩٨٧) والتي كانت تهدف إلي التعرف على دور التعاونيات الزراعية في عملية التنمية أظهرت النتائج وجود علاقة إرتباطية موجبة بين كل من التنسيق مع المنظمات الأخري وكفاءة آداء التعاونية الزراعية . وفي دراسة أجراها اليماني (El Yamany, 1987) كان من بين أهدافها التعرف على درجة معرفة ووعي المنتفعين بمبادئ التعاون ومدي اهتمامهم بجمعياتهم التعاونية أن هناك علاقة إرتباطية بين المستوي التعليمي ومدي وعيهم بمبادئ التعاون . كما أظهرت النتائج أن التعاونية لم يكن لديها أي دور في تقديم بعض الأنشطة الاجتماعية مثل تقديم خدمات البنية الأساسية كالكهرباء ومياه الشرب وإنشاء المدارس . كما أوضحت الدراسة التي أجراها الحيدري (١٩٨٨) أن التعاونية الزراعية تحقق نجاحا في مهامها المختلفة كلما زادت درجة الليبرالية داخلها ، وأن نجاح الأعضاء في بلورة تصورات إيجابية تجاه الجمعية التعاونية (الرضا عن المنظمة) والانغماس في النشاط التطوعي وليس النشاط الجبري والاستحواذ على أكبر قدر من المعارف المنظمية والجمعية التعاونية الزراعية يزداد بزيادة الليبرالية أيضا داخل المنظمة . هذه الليبرالية تعني درجة حرية الأعضاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بنوع المحاصيل التي يزرعونها والحرية في تسويق محاصيلهم خارج التسويق التعاوني وقلة تدخل الحكومة في شئون منظمتهم . ويذكر نصر (١٩٩٥) نقلا عن دلاسون Delasson في دراسة عن الفعالية المنظمية للجمعيات التعاونية الزراعية بالدول الأخري وخاصة تايوان أن النتائج أظهرت وجود علاقة إرتباطية قوية بين الفعالية المنظمية وكل من متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في المتغيرات الاقتصادية والتركيب الاقتصادي والاجتماعي للقرية ومتغيرات اتخاذ القرار ، ومتغيرات العملية الاتصالية للمنظمة ، كما وجدت علاقة إرتباطية ضعيفة ما بين الفعالية المنظمية ومتغيرات الصفات العامة للأعضاء .

فروض الدراسة

بالنظر إلي طبيعة المشكلة البحثية والأهداف . وفي ضوء الاستعراض المرجعي والتوجهات النظرية . ومن منطلق المنهجية التي اتخذها الباحث في هذه الدراسة والتي تعتمد على إبراز بعض الأدوار التي تقوم بها التعاونية الزراعية من خلال أنشطة معينة وجد أنها تشترك فيها مع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ، فقد تم صياغة الفروض البحثية الآتية : " من المرجح وجود علاقة إيجابية بين دور التعاونية الزراعية وكل من الإمكانيات والتسهيلات المرفقية للجمعية ، القدرة على التكيف ، درجة المركزية ، نوع القرية ، حجم العضوية ، مدي توافر الخدمات الأساسية للقرية ، درجة التنسيق المنظمي ، درجة الاتصال الداخلي بالمنظمة ".

الأسلوب البحثي

عينة الدراسة :

لدراسة دور التعاونيات الزراعية كمنظمات أهلية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي فقد تم إختيار المناطق المستصلحة ، بمحافظتي الإسكندرية والبحيرة نظرا لطول عمر التجربة التعاونية بالأراضي المستصلحة بكل من هاتين المحافظتين ، كما أن تلك الجمعيات التعاونية قد إستكملت قدراتها ومقومات وجودها في تلك المجتمعات ومن ثم يمكن تقييم أنشطتها ، ومن ناحية أخري تضم محافظتي الإسكندرية والبحيرة ٧٤ جمعية تعاونية زراعية من إجمالي ١٩٧ جمعية تعاونية زراعية بالأراضي المستصلحة أي أنهما يمثلان نحو ٣٨% من اجمالي التعاونيات الزراعية بالأراضي المستصلحة بمصر ، وأخيرا تضم جمعيات محافظتي الإسكندرية والبحيرة الاراضي المستصلحة ١٧٨٧١ عضوا يمثلون ٢٩% من إجمالي عدد الاعضاء بالجمعيات التعاونية المستصلحة بمصر .

قياس المتغيرات البحثية :

أولاً: المتغير التابع : (النشاط التعاوني الأهلي)

ويقصد به الأنشطة التي تقدمها الجمعية التعاونية وتندرج ضمن الأنشطة الأهلية التي تشترك في صفاتها مع الأنشطة التي تقدمها المنظمات الأهلية والتي يتوقع من الجمعية التعاونية أن تقدمها للقرية ، وتم حساب درجة الأنشطة الأهلية للجمعية التعاونية من خلال ثلاثة محاور رئيسية يمثل كل محور متغير مركب يتكون بدوره من مجموعة أخري من البنود التي تمثل مختلف الأنشطة والمشروعات التنموية والتي تشترك في سماتها مع الأنشطة والمشروعات التي تقوم المنظمات الأهلية بتنفيذها أو المشاركة في توفيرها . وهي

كما تبدو في الشكل المبين رقم (١) . وهذه المحاور الثلاثة هي مشروعات البنية الأساسية ، المشروعات الاجتماعية والثقافية ، والمشروعات الاقتصادية .

(أ) ويتكون المتغير الأول – **مشروعات البنية الأساسية** – من خمسة بنود رئيسية هي مدى مساهمة الجمعية التعاونية في توفير كل من مياه شرب ، صرف صحي ، طرق، كهرباء ، مركز معلومات . وقد أعطيت فئات الاجابة القيمة (٢) إذا كانت الجمعية تساهم في توفير الخدمة ، القيمة (١) إذا كانت الجمعية لا تساهم في توفير الخدمة وبذلك تراوحت درجات هذا المتغير ما بين (٥ ، ١٠) درجات .

شكل (١) النشاط التعاوني الأهلي في ضوء السمات المشتركة مع المنظمات الأهلية

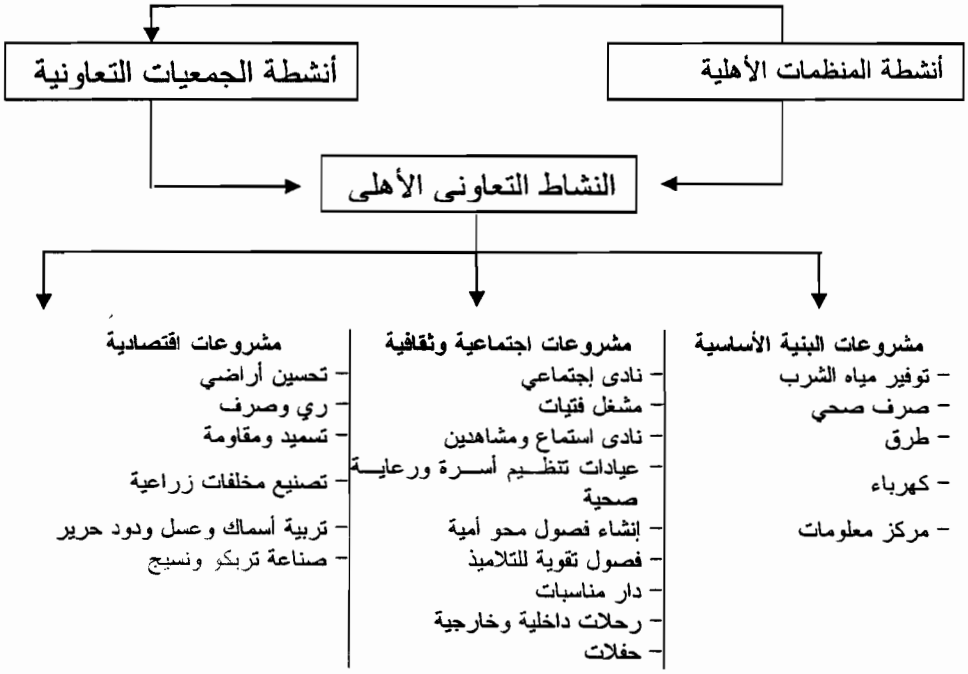

وقد أكتفي الباحث بإعطاء الأوزان المترتبطة بالمساهمة في توفير الخدمة من خلال الإجابة على الأسئلة بنعم ولا . لأن الباحث هنا يود أن ينوه إلي أن العبرة ليست بقيام الجمعية بتنفيذ هذه المشروعات حيث أنه من الملاحظ أن هذه الخدمات تقوم بتوفيرها جهات حكومية ومشروعات قومية مثل شروق وكذلك الصندوق الاجتماعي وغيرها حيث تقوم جميعها بالمشاركة في تنفيذ هذه المشروعات ومن ثم فعندما يشير الباحث إلي وجود دور يمكن من خلاله أن تساهم الجمعيات التعاونية في توفير هذه المشروعات بالقرية في أي مرحلة من مراحل التخطيط سواء كانت منذ بداية تحديد الاحتياجات أو مرحلة التنفيذ أو مرحلة التقييم فإنه بذلك يود أن يبرز مدي وجود دور يمكن أن تلعبه التعاونية كأحد التنظيمات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني في توفير هذه الخدمات لسكان القرى التي تقع في نطاقها هذه التعاونيات .

(ب) ويتكون المتغير الثاني – **المشروعات والأنشطة الإجتماعية والثقافية** – من تسعة بنود هي مدى مساهمة الجمعية التعاونية في إنشاء كل من المشروعات التالية : نادي إجتماعي ، مشغل فتيات– نادى استماع ومشاهدين– عيادات تنظيم أسرة ورعاية صحية– إنشاء فصول محو أمية– فصول تقوية للتلاميذ– دار مناسبات– رحلات داخلية وخارجية– احتفالات . وقد أعطيت فئات الاجابة القيمة (٢) إذا كانت الجمعية تساهم في إنشاء المشروع الخدمي والقيمة لا إذا كانت الجمعية لا تساهم في إنشاء المشروع الخدمي . وبذلك تراوحت درجات الاجابة لهذا المتغير ما بين (٩–١٨) درجة .

(جـ) ويتكون المتغير الثالث – **المشروعات الاقتصادية** – من ستة بنود هي مدى مساهمة الجمعية التعاونية في كل من المشروعات التالية : تحسين أراضي، ري وصرف، تسميد ومقاومة ، تصنيع مخلفات

زراعية ، تربية أسماك وعسل ودود حرير، صناعة تريكو ونسيج. وقد أعطيت فئات الاجابة القيمة (٢) إذا كانت الجمعية تساهم في هذه المشروعات ، القيمة (١) إذا كانت الجمعية لا تساهم في هذه المشروعات وبذلك تراوحت درجات هذه المتغير ما بين (٦ ، ١٢) درجة .

ومن ثم تصبح درجات المتغير التابع المتمثل في النشاط التعاوني الأهلي هو مجموع درجات المتغيرات الثلاثة السابقة والتي تمثل الخدمات والمشروعات التنموية السابقة وقد تراوحت درجات المتغير التابع ما بين (٢٠-٤٠) درجة نظرية .

ثانيا : المتغيرات المستقلة :

(١) **الإمكانيات والتسهيلات المرفقية للجمعية** : وقد تم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة بنود رئيسية هي مدي وجود مبني مناسب للجمعية ، مدي توافر مخازن آمنة ، مدي توافر تجهيزات داخلية (مثل جهاز كمبيوتر ، مراوح ، أساس مكتبي) ، وقد اعطيت فئات الاجابة الدرجة (٣) في حالة توافرها بشكل مناسب ، الدرجة (٢) في حالة توفراها إلي حد ما ، الدرجة (١) في حالة عدم توافرها . و بذلك تراوحت درجات هذا المتغير ما بين (٣ ، ٩).

(٢) **القدرة على التكيف** : ويقصد بها مدي قدرة مدير الجمعية التعاونية على اقتراح مهام جديدة تؤديها التعاونية في ظل التغيرات التي حدثت وأثرت على أدوارها التقليدية وفي ظل إمكانياتها الفنية الإدارية المتاحة وفي نفس الوقت تقع في مجال الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ، وتتلخص أهم هذه المهام الجديدة في الآتي :

توفير إعانات عينية للأعضاء خاصة المواد التموينية الاساسية ، إصدار أسهم والقيام بنشاط في مجال الاقراض ، أنشطة إجتماعية للأعضاء) ، الاشراف على أبناء المنتفعين وخلق فرص عمل غير زراعية لهم . وقد أعطيت فئات الاجابة القيمة (١) في حالة عدم الاقتراح ، القيمة (٢) في حالة الاقتراح وبذلك تراوحت درجات هذا المتغير ما بين (٤ ، ٨) درجات .

(٣) **درجة المركزية** : تكون المفهوم الإجرائي للمركزية في هذه الدراسة من عدة متغيرات فرعية يسهم كل منها في التعرف على أحد الجوانب أو الأبعاد التي تتكون منها المركزية وكانت هذه المتغيرات كما يلي :

١- **مرونة العمل** : ويقصد بها مدي الحرية التي تتمتع بها المنظمة في أداء أنشطة وتدرجت مرونة العمل من الحرية الكبيرة والعمل دون ضغط إلي عدم التمتع بالحرية والالتزام المطلق باللوائح .

٢- **إسلوب إتخاذ القرار** : ويقصد به الشكل أوالطريقة التي يتم بها التوصل إلي قرار وتراوحت بين اتخاذ القرار بالمشاركة بين رئيس المنظمة و المرؤوسين إلي مجرد تنفيذ قرارات تم اتخاذها مسبقا في مستويات أعلي .

٣- **التشاور مع السلطات الأعلى** : ويقصد به تكرار الرجوع إلي الجهات العليا عند اتخاذ قرار وتراوح التشاور بين عدم اللجوء إلي اللجوء الدائم عند اتخاذ قرار .

٤- **حرية التصرف في حالة التعارض مع اللوائح** : ويقصد بها درجة الحرية التي تتمتع بها المنظمة في حالة وجود مواقف تتعارض مع ما هو قائم من لوائح ونظم عمل، وتراوحت حرية التصرف ما بين السعي إلى حل المشاكل بناء على المسئولية الشخصية لمدير المنظمة إلي ترك المشكلة أو الموقف لتعارضه مع اللوائح .

وبناء على ذلك فإن درجة مركزية العمل في المنظمة التعاونية هو مجموع الدرجات التي حصلت عليها من المتغيرات الأربعة السابقة ، وقد تراوحت درجة المركزية في منظمات الدراسة ما بين (٤ – ١٢) درجة .

(٤) **نوع القرية** : ويقصد بها ما إذا كانت القري أم أو تابع حيث تبين أن هناك علاقة إرتباطية بين نوع القرية ودور التعاونية وربما يفسر ذلك في ضوء أن القري الأم وهي القري الأكبر في الحجم والأكثر في عدد المنظمات تكون التعاونيات التي بها ذات إمكانيات أكبر كما يزداد حجم العضوية بالتعاونية التي بها ، وكلها عوامل تزيد من كفاءة التعاونية في أداء دورها . وقد تم ترميز درجات هذا المتغير بالقيمة (٢) للقرية الأم ، القيمة (١) للقرية التابع .

(٥) **حجم العضوية** : ويقصد بها عدد أعضاء الجمعية التعاونية المستفيدين بخدماتها والمسجلين بقوائم عضويتها . وقد تم قياس هذا المتغير كرقم مطلق .

(٦) **مدى توافر الخدمات الأساسية للقرية** : ويقصد بها مدى كفاية الخدمات المعيشية والاتصالية بالقرية وتضمنت ستة خدمات رئيسية هي : مدي توافر طرق رئيسية مرصوفة – مياه شرب نقية – توافر كهرباء –

مكتب تلغراف – مكتب بريد – كشك بيع محلات وجرائد . وقد أعطيت فئات الاجابة للقيمة (٢) في حالة توافر الخدمة والقيمة (١) في حالة عدم توافرها . وبذلك تراوحت درجات هذا المتغير نظريا ما بين (٦-١٢) درجة

(٧) **درجة التنسيق المنظمي** : ويقصد بها العلاقة بين المنظمة التعاونية والمنظمات الأخري وقد تم قياس هذا المتغير من خلال ستة بنود رئيسية هي : مدي وجود أنشطة مشتركة مع المنظمات الأخري داخل القرية – مدي وجود أنشطة مشتركة بين التعاونية والمنظمات المشابهة بالقرية المجاورة – مدى الحصول على تبرعات أو مستحقات من المنظمات الأخري بالوحدة المحلية – تبادل معلومات مع المنظمات الأخري داخل القرية – مدي الاتفاق في روية المشاكل مع المنظمات الأخري داخل القرية – مدى الاتفاق في رؤية حل المشاكل مع المنظمات الأخري داخل القرية . وقد أخذت فئات الاجابة الدرجات التالية : دائما = ٣ أحيانا =٢ نادرا = ١ وبذلك تراوحت درجات هذا المقياس من الناحية النظرية ما بين (٦- ١٨) درجة .

(٨) **درجة الإتصال الداخلي بالمنظمة** : ويقصد به مدي إنتقال المعلومات ما بين الأعضاء داخل المنظمة وقد تم قياسة من خلال ٤ بنود هي : عدد اجتماعات مدير الجمعية التعاونية بموظفيها خلال عام ، متوسط عدد الأفراد الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة ، عدد اجتماعات مجلس الإدارة العادية والطارئة خلال عام كامل ، متوسط فترة إنعقاد إجتماعات مجلس الإدارة . وقد تم قياس كل بند من البنود الأربعة السابقة كرقم مطلق . ونظرا لاختلاف وحدات القياس لهذه البنود السابقة فقد تم معايرة درجات هذه البنود كل على حدة وتحويلها إلى درجات معيارية تائية .

الأسلوب الإحصائي

لاستيفاء أغراض هذه الدراسة واختبار فروضها البحثية استخدام أكثر من إسلوب إحصائي ، فقد إستخدمت النسب المئوية لبيان التوزيع النسبي لبنود المتغير التابع .كذلك استخدام إختبار معامل بيرسون للإرتباط Person Product Momient Correlation Coefficient للتعبير عن قوة العلاقة الاقترانية بين كل من المحاور المكونة للمتغير التابع – النشاط التعاوني الأهلي من جانب وكل من المتغيرات المستقلة بصورة إنفرادية من جانب آخر . واستخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لبيان تأثير كل من المتغيرات المستقلة السابق ذكرها على النشاط التعاوني الأهلي . وقد استخدم إختبار (ت) للكشف عن مدي معنوية ودقة التنبؤ للمتغيرات المستقلة التي تؤثر على النشاط التعاوني الأهلي . كما استخدم معامل التحديد R^2 لتحديد نسبة التباين المفسر في المتغير التابع والمفسر بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة .

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: دور الجمعيات التعاونية في ضوء السمات المشتركة مع الجمعيات الأهلية :

توضح البيانات الواردة في جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للنشاط التعاوني الأهلي وفقا لمدي مساهمة التعاونيات الزراعية في الأنشطة والمشروعات التنموية المختلفة وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي مشروعات البنية الأساسية، ومشروعات إجتماعية وثقافية، ومشروعات إقتصادية . وقد أوضحت البيانات الواردة بالجدول أنه فيما يتعلق بمشروعات البينة الأساسية أن أغلب المشروعات التي تشارك الجمعيات التعاونية الزراعية في إقامتها هي مشروعات الكهرباء حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تشارك أو تساهم في إقامة مثل هذه المشروعات نحو ٤٣,٢% من إجمالي عينة الدراسة ، يليها مشروعات توفير مياه الشرب حيث بلغت نسبة مساهمة الجمعيات فيها نحو ٣٤ % من إجمالي عينة الدراسة ، يليها مشروعات الطرق حيث بلغت نسبة مساهمة التعاونيات الزراعية فيها نحو ٢٧% ، يليها مشروعات إنشاء مراكز المعلومات حيث بلغت نسبة مساهمة التعاونيات الزراعية فيه نحو ١٦,٦% ، ولعل ما يجدر بالباحث أن يشير إليه أن مراكز المعلومات قد أدرجت ضمن مشروعات البنية الاساسية وليست ضمن المشروعات الاجتماعية والخدمية حيث إقتضت الظروف الاقتصادية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي توفير كافة المعلومات والبيانات اللازمة عن المجتمعات المحلية المختلفة في أنحاء الجمهورية في مختلف المجالات وذلك من خلال إنشاء مراكز معلومات في مختلف القري والمراكز التابعة لكل محافظة ولأهمية هذه المراكز المعلوماتية جعلت تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة . وقد كان الهدف من ضرورة إنشاء مثل هذه المراكز أن تأتي كافة القرارات والسياسات التي تطبق من خلال الأجهزة التنفيذية في المجالات المختلفة التي تمثلها هذه الأجهزة مطابقة تماما للواقع الفعلي للبيانات الحقيقية التي توفرها هذه المراكز وتحدثها أولا بأول . وأخيرا

أوضحت البيانات الواردة في جدول (١) أن مساهمة التعاونيات الزراعية في مشروعات الصرف الصحي بلغت نحو ٦,٧% من إجمالي عينة الدراسة .

مما سبق يتضح أن غالبية مشروعات البنية الاساسية التي تساهم فيها التعاونيات الزراعية كانت ترتكز على مشروعات الكهرباء ومياه الشرب ، إلا أن هذه المساهمة لم تكن بالضرورة مساهمة مادية بحتة من خلال تنفيذ هذه المشروعات ، حيث أشار الباحث من قبل إلي أن هذه المشروعات قد تقوم بها بعض الجهات التنفيذية أو المشروعات القومية أو المنظمات الأهلية . ومن ثم فإن نوع المشاركة أو المساهمة التي يشير إليها الباحث من منطلق الدور الذي تقوم به التعاونيات الزراعية والتي قد تأخذ صورا متعددة إحداها تحديد الاحتياجات والرغبات لسكان القري التي تقع في نطاقها هذه الجمعيات ، أو قد تكون المشاركة بالجهد مثل قيام التعاونية بحشد طاقات افراد المجتمع للقيام بعمليات حفر مواسير لمياه الشرب والكهرباء مثلا في إحدي مراحل التنفيذ ، أو قد تكون المساهمة أيضا في مرحلة تقييم هذه المشروعات . ومن ثم فقد أراد الباحث بهذه الرؤية أن يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات التعاونية الزراعية شأنها في ذلك شأن مؤسسات المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية التي تلعب دورا هاما في تنمية القرية من خلالها إقامة بعض المشروعات التنموية بها .

كما أوضحت البيانات الواردة في جدول (١) أنه فيما يتعلق بالمشروعات الاجتماعية والثقافية تبين أن أعلى نسبة من الأنشطة والمشروعات الاجتماعية والثقافية كانت التعاونيات الزراعية تساهم في إقامتها هي نوادي الاستماع والمشاهدين ، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٥١,٤% من إجمالي عينة الدراسة . وربما يفسر ذلك في ضوء أن من أهم الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات الزراعية هي تقديم الخدمات الارشادية للمزارعين بإعتبار أن الزراعة تمثل النشاط الرئيسي الذي تهتم به التعاونية الزراعية ، ومن ثم تعتبر أندية الاستماع والمشاهدين هي إحدي الوسائل الارشادية التي يمكن من خلالها نقل المعارف والمعلومات الارشادية . ثم يأتي النشاط المتمثل في إنشاء فصول محو الأمية في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تشارك في إقامة مثل هذا النشاط حوالي ٢٩,٧% من إجمالي عينة الدراسة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن نشاط إنشاء فصول محو الأمية من أبرز الأنشطة التي تقدمها معظم الجمعيات الأهلية على مستوي الدولة وذلك للقضاء على احدي المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المجتمعات المحلية الريفية وهي مشكلة الأمية .

ثم يأتي نشاط أقامة رحلات داخلية وخارجية بنسبة حوالي ٢٣% من إجمالي عينة الدراسة ، وربما يفسر ذلك في ضوء زيادة درجة الانفتاح التي تتسم بها الجمعيات في مناطق الدراسة لزيادة تبادل الخبرات والمعلومات مع المجتمعات الأخرى . ويأتي بعد ذلك نشاط فصول تقوية التلاميذ بنسبة حوالي ٢٠,٣% من إجمالي عينة الدراسة ، وربما تفسر مساهمة التعاونية الزراعية في هذا النشاط في إطار خلق دور فعال لهذه الجمعيات للقضاء على ظاهرة أصبحت بحق تمثل عبأ على كاهل الأسر المصرية ألا وهي ظاهرة الدروس الخصوصية ، ومن ناحية أخري ربما تفسر هذه النسبة في ضوء أن المجتمعات الريفية بصفة عامة ومجتمعات الدراسة بصفة خاصة ربما تفتقر إلي جودة الخدمات التعليمية المقدمة فيها والمتمثلة في عجز أعضاء هيئة التدريس ، أو افتقار المدارس للتسهيلات المرفقية المختلفة التي تحول دون استيعاب التلاميذ في تلك المناطق للمعرفة العلمية .

ثم يأتي في الترتيب مشروع إنشاء مشغل للفتيات حيث تبلغ نسبة الجمعيات التعاونية الزراعية التي تساهم في إقامة مثل هذه المشروعات حوالي ١٧,٦% من إجمالي عينة الدراسة.

يلي ذلك مشروع إقامة عيادات تنظيم الأسرة وتقديم الرعاية الصحية بنسبة تصل إلي حوالي ١٦,٢% ، يليه نشاط إقامة حفلات بنسبة ١٣,٥% ، ثم إقامة نادي إجتماعي ، ودار مناسبات حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تساهم في إقامة مثل هذه الأنشطة في عينة الدراسة حوالي ١٠,٨% لكل منهما .

وفيما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية فقد أوضحت البيانات الواردة بجدول (١) أن النشاط المتمثل في التسميد والمقاومة يمثل أعلي نسبة تقوم بها الجمعيات التعاونية في عينة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة نحو ٨٧,٨ % من إجمالي العينة الكلية ، وربما تعكس هذه النسبة طبيعة النشاط الذي تقوم به التعاونيات الزراعية والذي يعتبر المقاومة من أهم الأدوار التي تقوم به تلك التعاونيات عموما . ثم تأتي مشروعات الري والصرف بعد ذلك حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تشارك أو تساهم في إقامة مثل هذه المشروعات نحو ٤٧,٣% من إجمالي عينة الدراسة ، ثم تأتي كل من مشروعات تحسين الأراضي ومشروعات تربية الأسماك أو عسل نحل أو دود حرير بنسبة متساوية لكل منهما حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تلعب دور في إقامة مثل هذه المشروعات نحو ٣٧,٨ % من إجمالي العينة البحثية ، وتأتي بعد ذلك مشروعات صناعة التريكو والنسيج والتي تساهم التعاونيات في إقامتها بنسبة تصل إلي حوالي ٣١,١% من إجمالي عينة

الدراسة ، وأخيرا بلغت نسبة الجمعيات التي تساهم في تصنيع مخلفات زراعية نحو ١٦,٢% من إجمالي العينة البحثية .

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للنشاط التعاوني الأهلي وفقا لمدي مساهمة التعاونيات فيه

النشاط التعاوني الأهلي	عدد	%
مشروعات البنية الأساسية		
– توفير مياه شرب	٢٠	٣٤
– صرف صحي	٥	٦,٧
– طرق	٢٥	٢٧
– كهرباء	٣٢	٤٣,٢
– مركز معلومات	١٣	١٦,٦
مشروعات وأنشطة إجتماعية وثقافية		
– نادي إجتماعي	٨	١٠,٨
– مشغل فتيات	١٣	١٧,٦
– نادي إستماع ومشاهدين	٣٨	٥١,٤
– عيادات تنظيم أسرة ورعاية صحية	١٢	١٦,٢
– إنشاء فصول محو أمية	٢٢	٢٩,٧
– فصول تقوية للتلاميذ	١٥	٢٠,٣
– دار مناسبات	٨	١٠,٨
– رحلات داخلية وخارجية	١٧	٢٣,٠٠
– حفلات	١٠	١٣,٥
مشروعات إقتصادية		
– تحسين أراضي	٢٨	٣٧,٨
– ري وصرف	٣٥	٤٧,٣
– تسميد ومقاومة	٦٥	٨٧,٨
– تصنيع مخلفات زراعية	١٢	١٦,٢
– تربية أسماك وعسل نحل ودود حرير	٢٨	٣٧,٨
– صناعة تريكو ونسيج	٢٣	٣١,١

مما سبق يتضح أنه بالنسبة لمحور المشروعات الإقتصادية ومدي إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونية فيه بإعتباره المحور الذي يعكس مدي تمشي التعاونية مع سياسة التحرر الاقتصادي وفي نفس الوقت المفترض أنها تتشابه مع ما تقوم به المنظمات الأهلية من أنشطة ومشروعات تنموية ، فإن الباحث يجدر به أن يشير إلي ملحوظة في غاية الأهمية تتمثل في أنه وإن كانت سياسة التحرر الاقتصادي تعني عدم التدخل الحكومي في إدارة المنظمات واعطاء مزيد من الحرية للمنظمات والمؤسسات المختلفة في اتخاذ قرارات تحقق الأهداف التي قامت من أجلها ، إلا أن طبيعة هذه المشروعات الاقتصادية وهي تسعي إلي تحقيق الهدف الرئيسي لها – والذي هو بطبيعة الحال إقتصادي – قد يكون من خلال تنظيم إجتماعي يحشد الطاقات ويسخر الامكانيات المادية والبشرية باتجاه التنمية ، وهنا يبرز دور القطاع التعاوني بوحداته المختلفة حيث يشكل وسيلة رئيسية من وسائل التنمية ، فإذا كانت فلسفة التنمية تقوم على حشد الجهود لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، فإنها تتفق تماما مع فلسفة التعاون التي تعتمد في جوهرها على المجتمع الاختياري للقوي الفردية الصغيرة لخلق قوة أكبر تستطيع تحقيق ما عجزت القوي الصغيرة المبعثرة عن تحقيقه ، الأمر الذي يجعل من التعاونيات أداة فعالة لتجميع وصهر الطاقات الفردية بشرية كانت أو إقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الأهداف التنموية المنشودة . وعلى ذلك فالتعاونيات هي البوابة التي من خلالها يمكن تنظيم وتوحيد جهود الأفراد في كيان متماسك يدرك تماما طبيعة وعمق مشكلاته ، كما يعرف جيدا موارده ومدي طاقاته وقدراته ، فيجد الحل لهذه المشكلات على أساس موضوعي خاصة وإن التعاونيات هي أكثر المنظمات الحكومية إنتشارا وإلتصاقا بالمزارع وأشدها تفهما لتكوينه الفكري والسيكولوجي .

ثانيا : فيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على النشاط التعاوني الأهلي في الجمعيات التعاونية الزراعية .

تشير نتائج تحليل الارتباط في جدول (٢) إلي وجود علاقة مغزوية موجبة بين كل النشاط التعاوني الأهلي في التعاونيات الزراعية وبين كل من متغير القدرة على التكيف (بمعني أنه كلما زادت قدرة مدير

التعاونية على إقتراح مهام جديدة تؤديها التعاونية في ظل التغيرات التي حدثت وأثرت على أدورها التقليدية وفي ظل إمكانياتها الفنية الادارية المتاحة كلما زادت درجة النشاط التعاوني الأهلي في الجمعية). وكل من متغير توافر الخدمات الأساسية بالقرية (بمعني أنه كلما كانت الخدمات المعيشية والاتصالية والمتمثلة في الطرق المرصوفة – مياه الشرب النقية – الكهرباء – مكتب تلغراف – مكتب بريد – أكشاك بيع المجلات والجرائد متوافرة بالقرية بدرجة كافية كما زادت درجة النشاط التعاوني الأهلي) . ومتغير درجة التنسيق المنظمي (بمعني أنه كلما كانت هناك أنشطة مشتركة بين التعاونية وبين المنظمات الأخري داخل القرية أو المنظمات المشابهة في القرى المجاورة كلما زادت درجة النشاط الأهلي التعاوني). كما أشارت نتائج تحليل الارتباط إلي وجود علاقة مغزوية سالبة بين كل من النشاط التعاوني الأهلي و درجة المركزية (بمعني أنه كلما زادت درجة المركزية والمتمثلة في عدم التمتع بالحرية والالتزام المطلق باللوائح ، واللجوء الدائم للجهات العليا عند إتخاذ القرارات ، ترك المشكلات دون حلول عندما تتعارض مع اللوائح وعدم توافر درجة من حرية التصرف كلما قلت درجة النشاط التعاوني الأهلي والعكس صحيح). في حين تبين عدم وجود علاقة مغزوية بين النشاط التعاوني الأهلي وبقية المتغيرات المستقلة الأخري . ومن ثم يتضح أن أربعة فروض من بين ثمانية فروض قد دعمته نتائج الارتباط في حين لم تدعم الأربعة فروض الأخري وفقا لهذا الاختبار.

وتشرح المتغيرات المستقلة الثمانية مجتمعة نحو ١٩ % من التباين في الجمعيات التعاونية الزراعية فيما يتعلق بالنشاط التعاوني الأهلي كما يتضح من قيمة معامل التحديد المعياري وبترتيب المتغيرات المستقلة المغزوية ترتيب تنازليا حسب أهميتها مقاسة بقيم T يتبين أن متغير درجة المركزية يليه متغير درجة التنسيق المنظمي يليه متغير القدرة على التكيف يليه متغير توافر الخدمات الأساسية للقرية من أهم المتغيرات المؤثرة في النشاط التعاوني الأهلي في الجمعيات الزراعية .

جدول (٢): العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة في الدراسة والنشاط العاوني الأهلي معبرا عنها بقيم معاملات الارتباط r والانحدار b وقيم T

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع		
	قيم معامل الارتباط r	قيم الانحدار غير المعياريB	قيم T
١- الامكانيات والتسهيلات المرفقية للجمعية	٠,٠٠٦	٠,٧	٠,٠٢
٢- القدرة على التكيف	٠,١٧	٠,١٩	٢,٨**
٣- درجة المركزية	- ٠,٢٦	-١,١٥	-٣,١**
٤- نوع القرية	٠,٠٥	٠,٠٥	١,٠١
٥- حجم العضوية	٠,١	٠,٩٨	٠,٣
٦- مدي توافر الخدمات الاساسية للقرية	٠,١١	١,٠٦	٢,٦*
٧- درجة التنسيق المنظمي	٠,٢٥	١,٧٤	٣,٩**
٨- درجة الاتصال الداخلي بالمنظمة	٠,١٢	٠,١٣	١,٤
معامل التحديد المعياري	R^2 = ٠,١٩		

* معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥

** معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠١

ولعل الأهمية النسبية التي أظهرتها نتائج الدراسة لكل من متغيرات درجة المركزية ، التنسيق المنظمي ، القدرة على التكيف ، توافر الخدمات الأساسية للقرية لتلقي بظلالها على ضرورة توفير المناخ المناسب للقطاع الأهلي التعاوني حتي يتسني له المشاركة في جهود التنمية . هذا من ناحية ومن ناحية أخري فقد أوضحت نتائج الدراسة عموما أن القيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في تنمية المجتمع الريفي تتضح من الأغراض القريبة والطويلة الأجل لها ، فهي تنظم الأفراد وتوجدهم في كيان مترابط ذي أهداف محددة ، يدرك مشاكله ويعمل على حلها وتنشئ الإدارة التي يتعاملون معها في الحصول على إحتياجاتهم وتصبح بذلك قادرة على تنمية المجتمع من عناصر الاستغلال ، كما أنها تعني بالمواطن وبصحته ومسكنه وتنقي الريف من أسباب التخلف بما تدخله فيه من وحدات محو الأمية والنوادي والعناية بالأسرة عن طريق مشروعات وإجراءات تقوم بها الجمعية معتمدة على قوتها وادارتها ومواردها الذاتية والمساعدات الحكومية وغيرها . ومما لاشك فيه أن محددات أو مبادئ العمل التعاوني المعترف بها من جميع المنظمات التعاونية في العالم تلعب دورا هاما وأساسيا في ضمان المشاركة الشعبية الديمقراطية ، وفي وضع وتنفيذ خطط التنمية مما يؤدي إلي نجاحها وتوزيع ثمارها توزيعا عادلا .

ثالثا : في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة وفي ظل السياسات الإصلاحية والمستجدات الإقليمية والدولية المرتقبة .لابد من إتباع خطة متكاملة لبرنامج يقترحه الباحث بين دور المنظمات الأهلية من ناحية والجمعيات الزراعية من ناحية أخري لتعزيز دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية المستدامة وتتمثل في الآتي :-

(١) هناك مشروعات تقع ضمن إطار التنمية الزراعية والريفية تنفذ في المجتمع المحلي من قبل أطراف متعددة قد تكون المنطقة الواحدة مجال لنشاط هذه الأطراف ويكون الهدف واحد ، فمثلا قد تقوم الجمعية الزراعية أو الوحدة الصحية في القرية بتنفيذ برنامج للرعاية الصحية أو تنظيم الأسرة أو محو الأمية ، بينما نجد في القرية ذاتها تنظيما أهليا يقوم بذات المهمة ضمن إطار تقديم خدمات تنموية معينة . و هذا المثال ينطبق على عدة إدارات رسمية تنفذ أعمال تنموية زراعية أو إجتماعية أو بيئية أو غيرها في نفس الوقت الذي تقوم بعض التنظيمات الأهلية داخل المجتمع المحلي بتنفيذها ، فتؤدي هذه الازدواجية في التنفيذ إلي تشابك في الصلاحيات وإلي إنحسار النتائج المتوخاة من قبل الطرفين مما ينعكس سلبا على مجتمع هذه المنطقة ويؤدي إلي تأخرها بدلا من تنميتها . ولتلافي هذه الأخطار والتناقضات يقترح الباحث نص تشريعي موحد للترخيص رسميا لهذه التنظيمات الاهلية العاملة بصورة خاصة في مجال التنمية الريفية والزراعية .

(٢) إنشاء هيئة عليا مشتركة بين القطاع الرسمي والأهلي ومهمتها الاشراف على برامج عمل كل تنظيم أهلي والتنسيق بين أهداف المشروع التنفيذية للتنظيم الأهلي والمشروع المماثل الذي يكون قد أعدته احدي هذه التنظيمات الرسمية . بمعني أن تكون هذه الهيئة بمثابة قناة تمر بها المشروعات المقترح تنفيذها من قبل التنظيمات الأهلية لتلافي الازدواجية مع مراعاة تأمين التمويل اللازم لهذه الهيئة من قبل المنظمات و الصناديق المحلية والاقليمية والدولية لتطوير أداء وتحسين كفاءة التنظيمات الأهلية العاملة في مجال التنمية الزراعية . ومن ناحية أخري لتأمين الترشيد السليم لحسن تنفيذ المشروع التنموي المطروح للبحث تنبثق عن الهيئة المشتركة لجان فرعية متخصصة تتولي المهام المحددة لها ضمن إختصاصاتها مثل لجنة تدريب الكوادر – لجنة الارشاد والتوجيه – لجنة التنفيذ العملي – لجنة تنسيق التمويل – لجنة دراسة الواقع . على أن يتم الانفاق بواسطة هيئة أهلية مصغرة منبثقة من التنظيمات الأهلية المشاركة في الهيئة العليا .

(٣) تنوع البرامج الارشادية الزراعية وشمولها لأعمال الارشاد التسويقي والاستهلاكي والانتاجي والاجتماعي والصحي والثقافي وتوسيع هذه البرامج بحيث تشمل كافة المزارعين والنساء والشباب الريفي .

(٤) الاستمرار في دعم وزيادة المشروعات التي تربط بين محو الأمية والتأهيل المهني للنساء الريفيات .

(٥) إتباع أساليب التخطيط العلمي التعاوني من القاعدة إلي القمة ، وعدم تأسيس جمعيات تعاونية جديدة إلا بعد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية لها ، وتبين مدي توافر مسببات نجاحها .

(٦) تشجيع الفلاحين والمزارعين الصغار بالالتفاف حول تعاونياتهم القائمة وزيادة فاعلية هذه التعاونيات عن طريق رفع الوعي التعاوني وممارسة الديمقراطية الحقة في إدارتها .

(٧) توفير الكادر الفني والإداري والمحاسبي والعمل على إستقراره في التعاونيات وربط مصلحته بالكفاءة الاقتصادية لهذه التعاونيات .

(٨) تنوع مجالات الأنشطة الاقتصادية في التعاونيات تبعا للظروف القائمة في منطقة عمل الجمعية بما يحقق المنافع المادية المباشرة للأعضاء (مشروعات استثمارية متنوعة ، تصنيع منتجات زراعية ، شراء أسهم تشارك مع شركات زراعية ، تعاون ما بين التعاونيات).

(٩) إيجاد أساليب أكثر مرونة في مساعدة التعاونيات لحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي والتكنولوجيا الحديثة (مثل منح قروض بفوائد قليلة ، التقسيط المريح) لأن عدم تجاوب الفلاحين مع هذه التقنيات الحديثة حاليا يعود بالدرجة الأولي لارتفاع أسعارها .

المراجع

إسماعيل ، اسكندر (١٩٩٨) التجربة السعدية في مجال التنظيمات الأهلية ودورها في التنمية الريفية والزراعية المستدامة–الندوة القومية حول التنظيمات الأهلية في التنمية الريفية المستدامة ، ص ٦١.

إسماعيل ، اسكندر (١٩٩٧) : إمكانية دمج الثقافة السكانية ببرامج التنمية الريفية المتكاملة .

العلمي ، عبد الرحمن (١٩٩٨) : واقع المنظمات غير الحكومية في الجمهورية اليمنية ومتطلباتها للإسهام في عملية التنمية المستدامة ، الندوة القومية حول دور التنظيمات الأهلية في التنمية الزراعية .

الحيدري ، عبد الرحيم (١٩٨٨) : التنمية الريفية في جامع وآخرون ، دراسات في التنمية الريفيـــة ، قـــسم المجتمع الريفي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية .
المشهداني ، توفيق أحمد (١٩٩٨) :دور المنظمات الأهلية في التنمية الدولية في العراق ، النـــدوة القوميـــة حول دور التنظيمات الأهلية في التنمية الريفية المستدامة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
جامع ، محمد نبيل ، مختار عبد اللاه ، عبد الرحيم الحيدري ، محمد العزبي(١٩٨٧) : أسباب تخلف القريـــة المصرية ، الجمعية التعاونية الزراعية ، البناء والأداء في تنمية القرية المصرية ، ص ٩٧٩ .
خليفة ، مصطفي (١٩٨٨) : دور التنظيمات الأهلية في التنمية الريفية في جمهورية مصر العربية ، النـــدوة القومية حول دور التنظيمات الأهلية في التنمية الريفية المستدامة ، ص ٢٣٦.
خليل ، محمد عبد الودود وآخرون (١٩٨١) : دراسة تقييم لحركة الجمعية التعاونية بجمعيـــات الأراضـــي المستصلحة ، وزارة التعمير ، المركز الدولي للتنمية الريفية .
كريم ، هناء على (١٩٨٢) : مذكرات في مشكلات الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة ، مكتب عين شمس ، القاهرة .
مجلس الشورى (١٩٩٢) : التعاونيات الزراعية في مصر ص ٢٣ : ٢٩.
محرم ، إبراهيم وآخرون (١٩٨٣) : تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية فـــي مـــصر ، التقريـــر الأول ، وزارة الزراعة ، مشروع تطوير الزراعة المصرية .
ملوخية ، أحمد فوزي (١٩٩٩) : استراتيجية التنمية المتواصلة في المناطق الصحراوية " دراسة تحليلية في منطقة الضبعة بالساحل الشمالي الغربي ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٢٤ العدد (١٠) أكتوبر .
نصر ، أمير محمد عبد الله (١٩٩٥) : دور الجمعيات التعاونية الزراعية بالأراضي المستصلحة في التنميـــة الريفية ، رسالة ماجستير ، قسم المجتمع الريفي ، كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية .
يونس ، خالد (١٩٩٨) : التعاونيات الزراعية ، الندوة القومية حول دور التنظيمات الأهليـــة فـــي التنميـــة الريفية المستدامة .
El Yamany , Abd El Twab & Others.1987 : New lands Cooperathions in Egypt financial and human resources, Ministry of Agriculture and ILO \ Danida

THE ROLE OF AGRICULTURAL COOPERATIVE AS A NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATION IN THE INTEGRATED RURAL SUSTAMBLE DEVELOPMENT WITH THE ECONOMICAL LIBERALIZATION POLICY .

Molokhia, A.F.
Dept. of Rnral Sociology, College of Agric., Alexandria University

ABSTRACT

This study aimed at identifying the role of agricultural cooperatives as non – governmental organization. It also aimed at recognizing some important factors that relate and affect the activities and their relative importance in order to suggest how to activate the cooperatives roles of as non – governmental organizations in integrated rural development.

The results of this study indicated that cooperatives have been Participated in some developmental activities such as infrastructural, Social, cultural and economical projects. In addition, the results indicated that variables of degree of centerlization , organizational coordination, degree of obility for adjustment , availability associated and affecting of basic Services in the village were significantly the cooperative's popular activities .

Furthermore the results have indicted that – in spite of – the economical liberalization policy the results indicated that agricultural cooperative as individual society is mat yet able to take its decision freely, because it follows hyrarcal system which control its decisions However, the results showed that agricultural cooperatives had positively contributed to social and economical development of rural society .